

تم التصويت على قرار بشأن الجرائم الإلكترونية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. قبل أن تساعد المفاوضات المكثفة بين الدبلوماسيين والتدخلات من العديد من الدول الأعضاء في الجمعية العامة في كسر الجمود. وبعد أن تقدمت روسيا بقرار لا يزال محل نزاع إلى الجمعية العامة للتصويت عليه في 26 مايو/أيار، أدت الجهود التي قادتها البرازيل ودول الجماعة الكاريبية والمملكة المتحدة إلى تمرير ثلاثة تعديلات يمكن أن تؤدي إلى عملية أكثر شمولاً تبدأ في عام 2022. الاجتماع الأول في شهر مايو كان الهدف من الاجتماع التنظيمي الذي عقد في الفترة من 10 إلى 12 مايو/أيار هو تعيين أعضاء اللجنة والاتفاق على قرار يحدد آليات عمل اللجنة في المستقبل. وتم تعيين أعضاء اللجنة المؤقتة خلال الاجتماع وتولوا على الفور أدوارهم، أراد الاقتراح الروسي أن يتم تنفيذ العملية من نيويورك من خلال الجمعية العامة، كانت عملية إبرام معاهدة للجرائم الإلكترونية في الأصل من قبل روسيا وتمت الموافقة عليها بالتصويت في الجمعية العامة (79 صوتاً مقابل 60، وتعتقد روسيا أنها تستطيع قيادة وتوجيه الأجندة في هذا السياق على أفضل وجه. التي صوت العديد منها ضد هذه الأجندة في عام 2019، ومن الممكن أن تنظر روسيا إلى هذه العملية كوسيلة لقيادة مثل هذا التعاون التقني. وقبل نحو ساعة من انتهاء الاجتماع بالكامل، وفي حين وافقت روسيا على عقد الاجتماعات في فيينا، وطلب عدد من البلدان حلاً وسطاً يتمثل في هيكل تصويت الثلثين نظراً للطريق المسدود الذي وصل إليه الموقف بين الإجماع والتصويت. بما في ذلك المجتمع المدني، لم تكن متماشية مع قرارات الجمعية العامة الأخيرة ولم تكن شاملة بالقدر الكافي. وهددت بالانسحاب من المفاوضات بشكل عام إذا استمرت الأمور على هذا النحو. وبعد انقطاع الميكروفونات وانتهاء الاجتماع بشكل مفاجئ في الثاني عشر من مايو/أيار، بدأ أن الدول ستنتقل إلى اجتماعات غير رسمية لوضع اللمسات الأخيرة على النص وإرسال القرار للموافقة عليه. قدمت روسيا القرار التوفيقى القائم إلى الجمعية العامة للتصويت عليه في السادس والعشرين من مايو/أيار. وقد أدى هذا إلى توقف ترتيبات اللجنة المؤقتة للاجتماعات غير الرسمية بشكل مفاجئ، قدمت الدول الأعضاء ثلاثة تعديلات للتصويت عليها في اجتماع 26 مايو/أيار: قدمت هايتي تعديلاً نيابة عن مجموعة الكاريبي لتحقيق التوازن في الاجتماعات بين فيينا ونيويورك (ثلاثة اجتماعات في كل موقع). وفي المناقشة التي سبقت التصويت، فقد قُبل تعديل مجموعة الكاريبي دون طرحه للتصويت، كما تمت الموافقة على تعديل المملكة المتحدة إلى حد كبير بسبب الدعم من نفس المجموعة، كما صوتت بعض الدول الأعضاء في اتفاقية بودابست لمجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية (اتفاقية بودابست) - موريشيوس والسنغال وصربيا وسريلانكا - مع هذه المجموعة على أحد التعديلين أو كليهما. وهو ما يشير إلى أنها لم توافق على التصويت ككتلة واحدة بمجرد أن أصبح تعديلها آمناً. وامتنعت أغلب دول العالم العربي والعديد من الدول الأفريقية عن التصويت، على كلا التعديلين. والآن، ومن المرجح أن تتغير الجرائم الإلكترونية بشكل جذري خلال ذلك الوقت